آفاق اقتصادية
Āfāqiqtiṣādiyyat
مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

المجلد (12)، العدد (1)، يونيو 2026م

تحليل قياسي لظاهرة التزاحم والتحفيز بين الائتمان العام والخاص في ليبيا عن طريق الاحتياطيات الفائضة (1980- 2024)

المؤلفون Authors

د. بالقاسم يوسف بازينة
bazeco@eps.misuratau.edu.ly
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة مصراته - ليبيا

د.عبدالحميد أحمد حامد
hamid636@yahoo.com
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة مصراته- ليبيا

اقتبس هذه المقالة (APA):

Cite This Article:

بازينة ، يوسف بازينة ؛ حامد، عبدالحميد أحمد. (2026). *تحليل قياسي لظاهرة التزاحم والتحفيز بين الائتمان العام والخاص في ليبيا عن طريق الاحتياطيات الفائضة (1980- 2024)*. مجلة آفاق اقتصادية. 12[1] 79-101.

تحليل قياسي لظاهرة التزاحم والتحفيز بين الائتمان العام والخاص في ليبيا عن طريق الاحتياطيات الفائضة (1980- 2024)

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص في ليبيا خلال الفترة (1980–2024)، مع التركيز على دور الاحتياطيات الفائضة للمصارف التجارية كعامل وسيط. اعتمد البحث على نموذجين قياسيين: أحدهما الائتمان الخاص كمتغير تابع، والآخر الائتمان العام كمتغير تابع، باستخدام أسلوب المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.أظهرت النتائج وجود ظاهرة التزاحم (Crowding Out) بين القطاعين، حيث أن زيادة الائتمان الممنوح للقطاع العام بنسبة 1%، تؤدي إلى انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 0.62%، وبالعكس زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 1%، تؤدي إلى انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع العام بنسبة 0.63%. كما بينت النتائج أن الاحتياطيات الفائضة ترتبط إيجابياً بالائتمان الممنوح لكلا القطاعين، مما يعكس أهمية السيولة المصرفية الفائضة في دعم النشاط الاقتصادي عن طريق الائتمان المصرفي. ولفتت الدراسة الانتباه إلى تأثير الأحداث السياسية بعد 2011، حيث زاد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 232% عما هو عليه للفترة قبل 2011 وحتى بداية السلسلة، كما انخفض الائتمان الممنوح للقطاع العام بعد عام 2011 بنسبة 61% مقارنة بالفترة قبل سنة 2011 وحتى بداية السلسلة.

الكلمات المفتاحية: الائتمان الخاص، الائتمان العام، الاحتياطيات الفائضة.

An Econometric Analysis of Credit Crowding-out and Crowding-in between Public and Private Sectors in Libya Through Excess Reserves (1980–2024)

Bazina, Blgasem Yousef "bazeco@eps.misuratau.edu.ly"
Hamed, Abdulhamid Ahmed "hamid636@yahoo.com"

Abstract: This study aims to examine the relationship between credit granted to the public and private sectors in Libya during 1980–2024, with a focus on the role of excess reserves of commercial banks as a mediator factor. The study employs two econometric models: one with private sector credit as a dependent variable and the other with public sector credit as a dependent variable, using the Dynamic Ordinary Least Squares (DOLS) method after confirming the presence of co-integration among the variables. The results reveal a crowding-out between the two sectors, where an increase in public sector credit by 1% leads to a 0.62% decrease in private sector credit, and vice versa, private sector credit increase by 1% reduces public sector credit by 0.63%. Furthermore, excess reserves are positively associated with credit granted to both sectors, highlighting the importance of banking liquidity in supporting economic activity. The study also noted that the impact of political events after 2011, with private sector credit increasing by 232% and public sector credit decreasing by 61% compared to the period before 2011 and up to the beginning of the research series.

Key words : Private credit, Public credit, Excess reserves.

.

1. المقدمة

يعد الائتمان المصرفي من أهم أدوات السياسة النقدية في دعم النشاط الاقتصادي، إذ يمثل القناة التي تنتقل من خلالها السيولة إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية، مسهما في تمويل الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي حيث تكمن أهمية توزيع الائتمان بين القطاعين العام والخاص في تحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستقرار الدورة الاقتصادية.وفي الاقتصادات النامية، ومنها ليبيا، تتسم العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص بدرجة عالية من الحساسية، نظرا للدور المحوري الذي يلعبه القطاع العام في النشاط الاقتصادي وإدارة الموارد المالية، فقد يؤدي توسع الاقتراض الحكومي إلى تزاحم (Crowding out) للائتمان الموجه للقطاع الخاص نتيجة امتصاص السيولة داخل الجهاز المصرفي، بينما قد يؤدي في حالات أخرى إلى تحفيز (Crowding in)النشاط الاستثماري الخاص إذا تم توجيهه نحو مشروعات إنتاجية تخلق فرصًا جديدة للنمو.

تبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل طبيعة العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص في ليبيا خلال المدة (1980–2024)، مع التركيز على دور الاحتياطيات الفائضة للمصارف التجارية كعنصر وسيط يعكس وفرة السيولة النقدية، ولتحقيق هذا الهدف، تم بناء نموذجين قياسيين واستخدام أسلوب المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) لاختبار اتجاه العلاقة بين التزاحم والتحفيز، إلى جانب دراسة أثر التحول السياسي عام 2011 على هيكل الائتمان المصرفي.

تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيس حول طبيعة العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص في ليبيا، ودور الاحتياطيات الفائضة للمصارف التجارية في تحديد اتجاه هذه العلاقة بين التزاحم والتحفيز، كما تهدف إلى تحليل الديناميكية بين الائتمانين العام والخاص، وقياس مدى تأثير كل منهما في الآخر، ودراسة دور الاحتياطيات الفائضة في توجيه السيولة داخل الجهاز المصرفي، مع محاولة تحديد ما إذا كانت تلك الاحتياطيات تمثل عاملا محفزا أم مقيدا للتمويل المصرفي.

وتفترض الدراسة، وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الائتمان الممنوح للقطاع العام والقطاع الخاص بما يعكس ظاهرة التزاحم الائتماني، كما تفترض وجود علاقة طردية بين الاحتياطيات الفائضة والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، في حين يتوقع أن تؤثر الاحتياطيات كذلك في الائتمان العام بشكل يعزز قدرة المصارف على تمويل الإنفاق الحكومي. كما تُطرح فرضية إضافية مفادها عدم وجود اختلاف معنوي في هيكل الائتمان المصرفي قبل وبعد عام 2011.

2. الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسات التي تناولت الاقتصاد الليبي، أشار تقرير **صندوق النقد الدولي ,IMF)** **(2023**إلى أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في ليبيا لا يتناسب مع حجم أصول المصارف، نتيجة تراكم الاحتياطيات الفائضة والسيولة المجمدة لدى مصرف ليبيا المركزي، مما يعزز احتمالات التزاحم الائتماني. كما أوضح Serhan and Rahmati (2013) أن الاعتماد المفرط على العائدات النفطية في ليبيا يضعف من مساهمة القطاع الخاص بسبب توجيه الموارد نحو الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى تزاحم غير مباشر على الائتمان الخاص. وتوصلت دراسة **باب** الله (2023) إلى وجود علاقة طردية موجبة بين القروض المصرفية الممنوحة والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990–2017)، حيث تختلف قوة العلاقة حسب الفترات الزمنية وأظهرت نتائج تحليل الانحدار أن القروض المصرفية تؤثر بشكل معنوي في الناتج المحلي الإجمالي .كما أوضحت دراسة التلاوي (2023) تأثير الائتمان المصرفي الكلي في ليبيا على النشاط الاقتصادي الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1970-2022، ووجدت أن العلاقة طويلة الأجل غير موجودة بينما توجد علاقة سببية إيجابية قصيرة الأجل.

اما على مستوى الدول العربية، فقد أظهرت دراسة **مرسي (2020)** أن هناك علاقة طردية معنوية بين الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والاستثمار الخاص في مصر خلال الفترة (1991-2019)، حيث يترتب على كل زيادة في الائتمان زيادة مماثلة في حجم الاستثمار الخاص، كما لوحظ وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الخاص وسعر الفائدة على القروض. وتناولت دراسة **الاسدي (2024)** العلاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره على متغيرات الاقتصاد الكلي ، من خلال دراسة الحقائق النظرية والبيانات الواقعية وتحليل حالة العراق خلال فترة محددة. وأظهرت النتائج أن التمويل المصرفي للقطاع الخاص شهد تغيرات نسبية متفاوتة مع تأثير محدود على المتغيرات الكلية المختارة، مما يعكس طبيعة العلاقة بين القطاع المصرفي والخاص في سياق التنمية الاقتصادية بعد 2003. و أظهرت دراسة **بن مسعود، بوثلجة(2014) .** أن الإنفاق الرأسمالي هو المتسبب الرئيسي في المزاحمة، بينما يشكل الإنفاق الجاري دعمًا له، وأن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط إيجابيًا بالاستثمار الخاص دون تأثير كبير على أسعار الفائدة الحقيقية. وتشير الدراسة إلى غياب ظاهرة المزاحمة بمعناها النظري نتيجة ضعف القطاع الخاص واعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي. و اوضحت دراسة **السحمه .** **(2023)** وجود أثر للمزاحمة بين القطاعين خلال الفترة (1991-2002) التي اعتمدت فيها الحكومة على الدين الداخلي فقط، بينما تم ملاحظة تكامل بين القطاعين وعدم وجود مزاحمة خلال الفترة (2003-2020) نتيجة استخدام أدوات تمويل متعددة وفوائض الموازنة العامة. وتركزت آثار

المزاحمة على النفقات العامة الجارية، فيما ساهمت الإصلاحات المالية ورؤية المملكة في التخفيف من هذا الأثر لاحقًا. و توصلت دراسة **الوردي،الموسوي (2023)** إلى أن الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية في العراق خلال الفترة (2016–2022) لم يؤثر بشكل معنوي على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وأظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة دون تحقق أثر مزاحمة فعلي. ووجد **Haikal et al. (2021)** في دراستهم عن مصر أن توسع الحكومة في الاقتراض من البنوك التجارية يؤدي إلى تزاحم قوي يقلل من الائتمان الموجه للقطاع الخاص، وهو ما أكده أيضًا **Al Majali et al. (2018)** في الأردن، حيث تبين أن البنوك تفضّل تمويل الحكومة نظراً لانخفاض درجة المخاطر مقارنة بالقطاع الخاص. أما عن دراسة **Elkusheh and Aburokbeh (2022)** فقد حللت أثر مكونات الإنفاق الحكومي المختلفة على الائتمان الخاص في الأردن، وأظهرت أن النفقات الرأسمالية وفوائد الدين تقلص الائتمان، بينما لبعض أنواع الإنفاق العام تأثير إيجابي محدود.

وفيما يخص الدراسات التي تناولت الموضوع على الدول الاجنبية، فقد بيّنت دراسة **Akindutire (2021)**أن سلوك الإقراض في نيجيريا يتأثر سلبًا بارتفاع أسعار الفائدة ومتطلبات الاحتياطي النقدي، في حين يدعمه ارتفاع الودائع والتعمق المالي. وفي كينيا، دراسة **Kungu, and Kengere (2025)** بينت أن الاقتراض المحلي للحكومة الكينية يؤدي إلى تراجع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نتيجة أثر المزاحمة، ويستمر هذا التأثير على مدى طويل. وأظهرت دراسة **Saxegaard (2006)** أن السيولة الفائضة في البنوك الإفريقية تقلل من فعالية السياسة النقدية، بينما يسهم نمو الائتمان في امتصاصها، كما أشار **Vieira (2019)** في تجربة موزمبيق إلى أن الدين الداخلي العام يشكل عاملًا مقيّدًا لتوسع الائتمان الخاص. وخلص **Attout et al. (2022)** إلى أن مزاحمة الائتمان في إفريقيا تُعدّ أحد العوائق الرئيسية أمام النمو الاقتصادي في ظل توسع الاقتراض العام. أما في الهند، فقد أوضح **Ansari and Sensarma (2023)** أن العوامل التنظيمية وسلوك البنوك تؤثر بشكل كبير في تكوين السيولة الفائضة ومستوى الإقراض الفعلي. وفي دراسة عالمية شاملة خلص **Kabir and Flath (2020)** إلى أن الاقتراض الحكومي يؤدي إلى تزاحم شبه كامل على الائتمان الخاص في الدول النامية والمتقدمة على السواء وبينت دراسة **. Islam, A.M. (2024)** أن ارتفاع الدين العام في الدول النامية يؤدي إلى تراجع الاستثمار الخاص والائتمان الممنوح له، ما يستدعي تنسيقًا أفضل بين السياسة المالية والنقدية لتقليل آثار المزاحمة الائتمانية. وأكد **Ozili (2023)** أن العلاقة بين الإقراض الحكومي والخاص تميل إلى التنافر في فترات الأزمات، حيث تفضل المصارف الإقراض للحكومة لتقليل المخاطر. أما في الولايات المتحدة توصل **Priyo (2023)** إلى أن ارتفاع الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك يحدّ

من الإقراض ويعكس حذرًا في التوسع الائتماني..

يتضح من مجموع الدراسات السابقة، العربية والأجنبية، أن ظاهرة التزاحم الائتماني ترتبط بدرجة اعتماد الحكومات على التمويل المحلي، وبهيكل القطاع المصرفي ومستوى سيولته الفائضة. كما أن الاحتياطيات الزائدة قد تعكس ضعف الحوافز الائتمانية أو قيود السياسة النقدية، ما يجعل تحليلها في البيئة الاقتصادية الليبية ذا أهمية خاصة لفهم ديناميكيات الائتمان بين القطاعين العام والخاص.

3. الإطار النظري للدراسة

1.3 مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته الاقتصادية

يُعدّ الائتمان المصرفي من أهم الأدوات التي تسهم في تحريك النشاط الاقتصادي، إذ يمثل القناة الأساسية التي تنتقل من خلالها السيولة من القطاع المالي إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية داخل الاقتصاد، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار (الحويج 2022) ,فالائتمان هو العلاقة التبادلية بين المقرض والمقترض التي تتيح تحويل الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز، مقابل عائد محدد يعكس تكلفة استخدام المال، وهو ما يعكس الدور الحيوي للمؤسسات المصرفية في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية (Abu Khattwa & Alnagrat, 2022).

وفي الاقتصاد الليبي، يحتل الائتمان المصرفي موقعًا مركزيًا في تمويل الأنشطة الاقتصادية، نظرًا لاعتماده بدرجة كبيرة على القطاع المصرفي كمصدر رئيسي للتمويل في ظل محدودية أسواق المال وضعف القنوات التمويلية البديلة (العرومي2025) ويؤدي حسن توزيع الائتمان بين القطاعين العام والخاص إلى رفع كفاءة استخدام الموارد المالية وتحقيق التوازن في الدورة الاقتصادية من خلال دعم الاستثمارات المنتجة وتعزيز فرص التشغيل والنمو المستدام (Abu Khattwa & Alnagrat, 2022).

2.3 العلاقة بين الائتمان العام والائتمان الخاص (التزاحم والتحفيز)

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاع العام ونظيره الممنوح للقطاع الخاص قد تتخذ أحد شكلين هما: المزاحمة (Crowding out)أو التحفيز Crowding). (inتحدث ظاهرة المزاحمة عندما يؤدي توسع القطاع العام في الاقتراض أو الائتمان إلى سحب السيولة المتاحة داخل الجهاز المصرفي، مما يقلل من فرص حصول القطاع الخاص على التمويل اللازم لنشاطاته الاستثمارية، ويُفسَّر ذلك بأن القطاع العام يمتلك أولوية أعلى أو ضمانات أقوى لدى المصارف، ما يدفعها إلى توجيه جزء أكبر من مواردها نحوه (Islam, 2024) .أما في المقابل، فإن ظاهرة التحفيز تظهر عندما يسهم النشاط الائتماني الحكومي في تنشيط الاقتصاد

وخلق فرص استثمار جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان من قبل القطاع الخاص. في هذه الحالة، يكون الائتمان العام محفزًا للائتمان الخاص وليس مزاحمًا له، خاصة في فترات الركود أو انخفاض الطلب الكلي (Kabir & Flath, 2020).

وفي ليبيا، تتأثر العلاقة بين القطاعين بالظروف المالية والنقدية السائدة، وبدرجة مرونة الجهاز المصرفي في إدارة السيولة. إذ تشير التجارب السابقة إلى أن فترات التوسع في الائتمان الحكومي كانت غالبًا مرتبطة بانكماش الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وهو ما يعكس وجود درجة من المزاحمة الائتمانية، غير أن هذا التأثير ليس مطلقًا؛ فقد يؤدي تحسن البيئة الاقتصادية والسياسات التنسيقية بين المالية العامة والمصرف المركزي إلى تحول العلاقة نحو التحفيز بدلاً من المزاحمة (التلاوي، 2022)

3.3 دور الاحتياطيات الفائضة في توجيه الائتمان

تُعدّ الاحتياطيات الفائضة للمصارف التجارية أحد العناصر الجوهرية في تحديد قدرتها على التوسع الائتماني. فكلما زادت الاحتياطيات غير المستخدمة، ارتفعت قدرة منح القروض للقطاعين على حد سواء (Attout et al., 2022). وتعمل هذه الاحتياطيات كصمام أمان للسيولة، إذ تسمح للمصارف بمواجهة التقلبات قصيرة الأجل دون الحاجة إلى تقييد الائتمان.

في الاقتصادات النامية، ومنها ليبيا، يتأثر حجم الاحتياطيات الفائضة بمستوى الودائع الحكومية والسياسات النقدية للمصرف المركزي، إضافة إلى الظروف السياسية التي قد تدفع المصارف إلى تفضيل الاحتفاظ بالسيولة بدلاً من المخاطرة بالإقراض. ومن ثمّ، فإن كفاءة إدارة هذه الاحتياطيات تُعدّ عاملاً حاسمًا في تحقيق التوازن بين تمويل القطاعين العام والخاص. فإذا تم توظيف الاحتياطيات بمرونة ووفق سياسات رشيدة، يمكن أن تؤدي إلى تحفيز الائتمان الكلي (Crowding in)، أما إذا ظلت راكدة أو استخدمت في تمويل حكومي مفرط، فقد تُسهم في ظاهرة المزاحمة (Crowding out) (Kabir & Flath, 2020).

بناءً على ذلك، فإن دور الاحتياطيات الفائضة لا يقتصر على كونها أداة لضمان الاستقرار النقدي، بل تتجاوز ذلك إلى كونها محددًا رئيسيًا لتوزيع السيولة داخل الاقتصاد، ومن ثمّ لتحقيق التناغم بين الائتمان الموجه للقطاع العام ونظيره الموجه للقطاع الخاص.

4. الجانب القياسي

من أجل اختبار العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص ودور الاحتياطيات الفائضة للمصارف التجارية، تم بناء نموذجين قياسيين على النحو الآتي:-

النموذج الأول :يعتمد على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمتغير تابع:

$$LnCprit = a + b1\ LnCpubt + b2\ Linkert + et$$

النموذج الثاني :يعتمد على الائتمان الممنوح للقطاع العام كمتغير تابع:

LnCpupt = a + b1 LnCprit + b2 LnERt + et

حيث:-

Cpri: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، Cpub : الائتمان الممنوح للقطاع العام، ER : الاحتياطيات الفائضة للمصارف التجارية.

1.4 اختبار جذر الوحدة

قبل البدء في تقدير النماذج القياسية، تم اختبار سكون السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات في النمودجين بعد تحويلها إلى الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة (Double Logarithmic Form) ، باستخدام اختباري (ADF) و (PP) للسكون كما هو موضح في الجدول رقم.(1)

الجدول (1) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

Variable	Model	Level (ADF)	F. Diff (ADF)	Level (PP)	F.Diff (PP)
LnCpri	Intercept	0.9475	0.0000	0.9411	0.0000
LnCpri	Intercept & Trend	0.8540	0.0000	0.8242	0.0000
LnCpri	None	0.9851	0.0000	0.9833	0.0000
LnCpub	Intercept	0.3500	0.0000	0.2618	0.0000
LnCpub	Intercept & Trend	0.7356	0.0000	0.7813	0.0000
LnCpub	None	0.9787	0.0000	0.9910	0.0000
LnER	Intercept	0.7817	0.0000	0.7794	0.0000
LnER	Intercept & Trend	0.6343	0.0001	0.4467	0.0001
LnER	None	0.9962	0.0015	0.9942	0.0000

تم الحصول على النتائج من خلال برمجية EViews

من خلال الكشف عن بيانات النموذج, وبعد تحويلها إلى الشكل اللوغاريتمي الطبيعي المزدوج، يتضح أنها جميعا ساكنة عند الفرق الاول مما يتيح لنا استخدام طرق تقدير انحدار التكامل المشترك (Co-integration Regression) والتي من بينها طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (Dynamic Least Squares) حيث تستخدم هذه الطريقة فترات تأخير (Lags) وفترات تقديم (Leads) عن طريق التجريب. طبعا، اسلوب هذا التقدير يمثل تقدير معادلة مفردة (Single equation estimation) .

2.4 النموذج الاول (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمتغير تابع)

LnCprit = a + b1 LnCpubt + b2 LnERt + et

فاذا كانت معلمة $b1<0$ توجد مزاحمة (Crowding out) بين القطاع العام و القطاع الخاص، أي أن السيولة الفائضة يتم سحبها من قطاع لآخر بعلاقة عكسية، أما إذا كانت معلمة $b1>0$ يشير إلى ظاهرة تآزر أو تحفيز (Crowding in) بين القطاعين (العام و الخاص)، أي أن زيادة الائتمان الممنوح للقطاع العام تزيد عن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، أما فيما يخص معلمة الاحتياطيات الفائضة، إذا كانت معلمة $b2>0$ تشير إلى أن زيادة الاحتياطيات الفائضة تعني

وجود سيولة أكبر لدعم القطاع الخاص والعكس يحدث في حال كانت معلمة الاحتياطيات الفائضة b2<0 **(**Kabir and Flath 2020**) .**

1.2.4 علاقة الارتباط الجزئية بين المتغيرات

نظرا لأن العلاقة تعتمد على نموذج الانحدار المتعدد، فمن الضروري التركيز على معاملات الارتباط الجزئية،وحيث أنه لدينا ثلاثة متغيرات، حُدد فيها المتغير التابع والمتغيران المستقلان، فقد تم استخدام معامل الارتباط الجزئي (Partial Correlation Coefficient) لقياس العلاقة بين متغيرين بعد فصل أثر المتغير الثالث.

الجدول (2) معاملات الارتباط الجزئية لمتغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

العلاقة الجزئية	معامل الارتباط الجزئيPCorr	مستوى المعنوية(.Sig)
Cpri Cpub. ER	-0.2374	0.1207
Cpri ER. Cpub	+0.8954	0.0000

تم الحصول على النتائج من خلال برمجية Stata

يتضح من الجدول رقم (2) أن الارتباط الجزئي بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والائتمان الممنوح للقطاع العام كان سالبا وغير معنوي، مما يشير إلى علاقة عكسية ضعيفة، في المقابل كانت العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والاحتياطيات الفائضة موجبة ومعنوية، وهو ما يعكس دور الاحتياطيات الفائضة في تعزيز قدرة المصارف على منح الائتمان للقطاع الخاص.

و يمكن توضيح هذه العلاقات من خلال نقاط الإنتشار الجزئية (Partial Scatter Plots) كما في الشكل رقم(1) ، والتي تختلف عن نقاط الإنتشار البسيطة (Simple Scatter Plots) لكونها تفصل أثر المتغير الثالث ويظهر الشكل علاقة عكسية بين الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص، وعلاقة طردية بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والاحتياطيات الفائضة، حيث تم الاعتماد على طريقة انحدار حد الخطأ (Error Term Regression).

الشكل (1) نقاط الانتشار الجزئية لمتغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

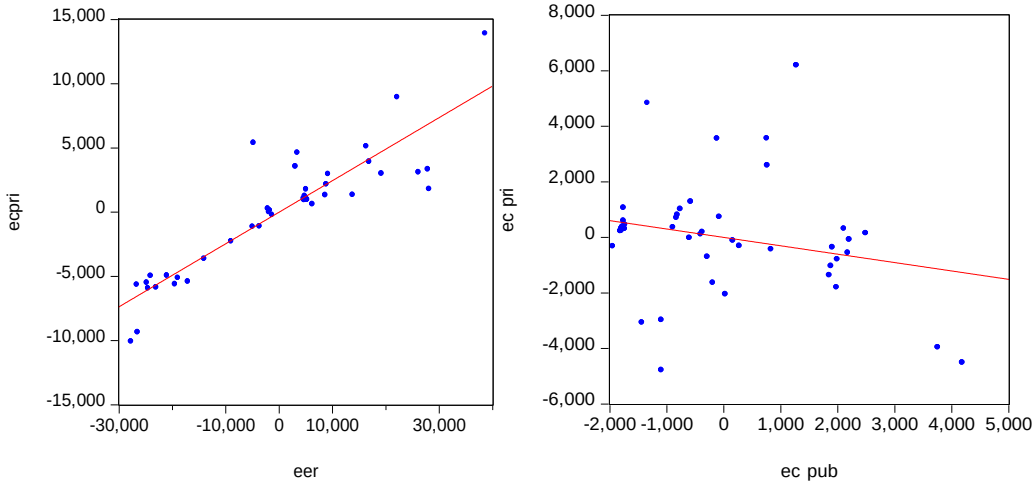

2.2.4 اختبار التكامل المشترك للنموذج الاول

تم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية Engle-Granger للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، كما هو موضح في الجدول (2).

الجدول (2) اختبار التكامل المشترك لمعادلة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

الإحصائية	القيمة	الاحتمال
Engle-Granger tau-statistic	-4.710934	0.0083
Engle-Granger z-statistic	-30.59506	0.0049

تم الحصول على النتائج من خلال برمجية EViews

توضح النتائج أن القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة(0.05) ، مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وكلا من الائتمان العام والاحتياطيات الفائضة.

3.2.4 تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)

تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية Dynamic Ordinary Least Squares – (DOLS) لتحليل العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والمتغيرات المستقلة، كما هو موضح في الجدول رقم (4).

الجدول (4) نتائج طريقة المربعات الصغرى الديناميكية في حالة الائتمان الخاص متغير تابع

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LnCpub	-0.621755	0.157200	-3.955195	0.0023
LnER	0.504376	0.101334	4.977337	0.0004
C	7.980410	0.841453	9.484088	0.0000
D11	1.196231	0.224022	5.339791	0.0002
R-squared	0.989098	Mean dependent var		8.181867
Adjusted R-squared	0.966303	S.D. dependent var		0.901816
S.E. of regression	0.165544	Sum squared resid		0.301453
Long-run variance	0.016438			

تم الحصول على النتائج من خلال برمجية EViews

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن إشارة معلمة الائتمان الممنوح للقطاع العام كانت سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة(1%) ، مما يؤكد وجود ظاهرة المزاحمة (Crowding out) بين الائتمان الممنوح للقطاع العام والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، أي أن زيادة الائتمان الممنوح للقطاع العام بنسبة 1%تؤدي إلى انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة0.62% ،

أما بالنسبة للاحتياطيات الفائضة(ER) ، فقد كانت العلاقة طردية ومعنوية، حيث أن زيادة الاحتياطيات الفائضة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 0.50% ، وهذا يشير إلى أن وفرة السيولة لدى المصارف التجارية تسهم في توسيع الائتمان الموجه للقطاع الخاص.

أما المتغير الوهمي (D11) ، فقد جاء ليعبر عن الاحداث السياسية التي مرت بها ليبيا بعد 2011، فقد كانت معلمته موجبة ومعنوية، وتشير قيمته (1.20+) إلى أن الحدث المرتبط بعام 2011أدى إلى زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة تقدر بحوالي 232% مقارنة بما قبل عام2011 وحتى بداية السلسلة، وتم حسابها وفق العلاقة الآتية كتفسير لمعلمة دالة نصف لوغاريثمية (Semi Logarithmic Form)في هذا الجزء من التقدير = 100* (e^1.20 - 1)232%

4.2.4. الاختبارات التشخيصية للنموذج

تم الكشف عن جميع المشاكل القياسية وكانت النتائج خالية من جميع المشاكل كما هو واضح في الجدول التالي:

جدول (5) ملخص الاختبارات التشخيصية للنموذج

رقم الاختبار	نوع الاختبار	النتيجة	القرار
1	اختبار تجانس التباين–Breusch–Pagan) Godfrey)	P> 0.05	لا توجد مشكلة تباين غير متجانس (تباين الأخطاء ثابت)
2	اختبار التعدد الخطي (Variance Inflation Factors)	CenVIF < 10	لا توجد مشكلة تعدد خطي جوهري بين المتغيرات المستقلة
3	اختبار الارتباط الذاتي (Correlogram of Residuals)	P> 0.05	عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج
4	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي–Jarque) Bera Test)	P> 0.05	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برمجية EViews

يظهر الجدول رقم (5) أن النموذج المقدر خال من المشكلات القياسية الأساسية، إذ لم تظهر مشكلة التباين غير المتجانس أو التعدد الخطي أو الارتباط الذاتي، كما تبين أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي وبذلك، يتمتع النموذج بخصائص إحصائية جيدة يمكن الاعتماد عليها في تفسير النتائج، وتجدر الإشارة إلى أن تفاصيل الاختبارات موضحة في الملحق الاحصائى.

4.3. النموذج الثاني (الائتمان الممنوح للقطاع العام كمتغير تابع)

$$LnCpubt = a + b1\ LnCprit + b2\ LnERt + e$$

إذا كانت b1> 0 <1 فإن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يُحفّز (Crowding in)الائتمان الممنوح للقطاع العام، أي أن النشاط الائتماني في القطاع الخاص يؤدي إلى زيادة الائتمان الممنوح للقطاع العام.أما إذا كانت b1<0 فإن ذلك يشير إلى ظاهرة المزاحمة (Crowding out)، حيث يسحب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص السيولة من القطاع العام.

في حين أن b2> 0 تعني أن زيادة الاحتياطيات الفائضة تسهم في توفير سيولة أكبر لصالح القطاع العام، والعكس في حالة b2< 0.

4.3.1 علاقة الارتباط بين المتغيرات

نظرا لأن النموذج في شكل انحدار متعدد، فقد تم استخدام معاملات الارتباطات الجزئية (Partial Correlations) لقياس العلاقة بين المتغيرات بعد فصل أثر المتغيرات الأخرى، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (6) معاملات الارتباطات الجزئية لمتغير الائتمان الممنوح للقطاع العام

العلاقة	معامل الارتباط الجزئي(PCorr)	مستوى المعنوية(Sig.)
Cpub Cpri. ER	-0.2374	0.1207
Cpub ER. Cpri	+0.5372	0.0002

تم الحصول على النتائج من خلال **برمجية** EViews

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص كانت عكسية وغير معنوية، بينما العلاقة بين الائتمان العام والاحتياطيات الفائضة كانت موجبة ومعنوية، مما يعكس الدور الإيجابي للاحتياطيات الفائضة في تعزيز قدرة القطاع العام على التوسع الائتماني.

كما تُظهر نقاط الانتشار الجزئية الموضحة في الشكل رقم (2) الاتجاهات نفسها، حيث تبين علاقة سالبة بين الائتمانين العام والخاص، وعلاقة موجبة بين الائتمان العام والاحتياطيات الفائضة.

الشكل (2) نقاط الانتشار الجزئية لمتغير الائتمان الممنوح للقطاع العام

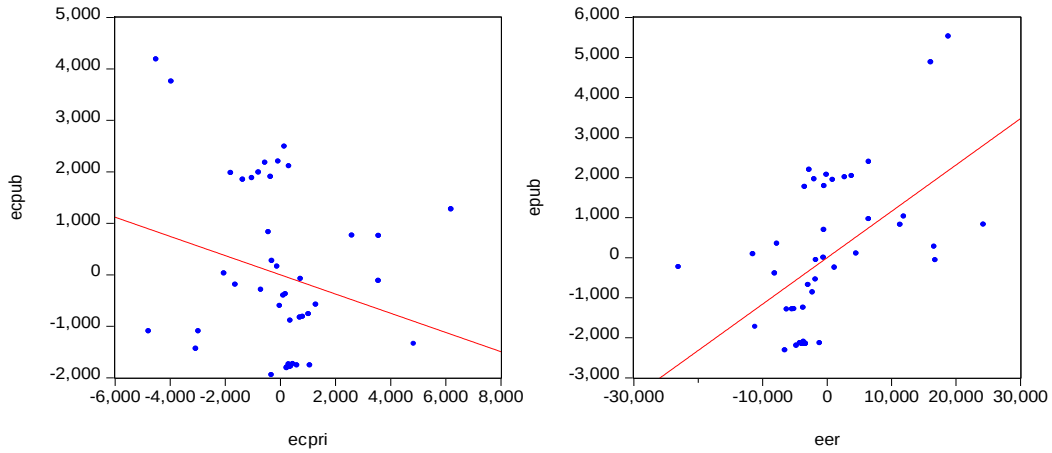

4.3.2. اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني

نظرا لأن أسلوب التقدير المستخدم يعتمد على معادلة مفردة(Single Equation Estimation) ، كان من الضروري التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج من خلال اختبار التكامل المشترك بطريقة إنجل–جرانجر (Engle–Granger Test) ،وقد أظهرت نتائج الاختبار، كما هو موضح في الجدول رقم(7) ، وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث جاءت القيم الإحصائية لكل من (tau-statistic) و (z-statistic)معنوية عند مستوى قريب من

5%، مما يشير إلى أن المتغيرات تتحرك معا على المدى الطويل وأن النموذج لا يعاني من مشكلة الانفصال.(spurious regression)

جدول (7) اختبار التكامل المشترك لمعادلة الائتمان الممنوح للقطاع العام

Cointegration Test - Engle-Granger	Value	Prob.*
Engle-Granger tau-statistic	-3.855976	0.0596
Engle-Granger z-statistic	-21.24982	0.0663

تم الحصول على النتائج من خلال برمجية EViews

تشير النتائج في الجدول رقم (7) إلى وجود علاقة توازنية مستقرة بين الائتمان الممنوح للقطاع العام وكلا من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والاحتياطيات الفائضة للمصارف التجارية، وهو ما يمكّن من الانتقال إلى مرحلة التقدير الديناميكي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية(DOLS) .

4.3.3 تقدير النموذج الثاني بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية(DOLS)

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية قريب من(5%) ، تم تطبيق نموذج Dynamic Ordinary Least Squares (DOLS)لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات . وقد جاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول رقم (8).

جدول(8) نتائج طريقة المربعات الصغرى الديناميكية في حالة الائتمان العام متغير تابع

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LnCpri	-0.632880	0.178646	-3.542645	0.0046
LnER	0.737833	0.037833	19.50245	0.0000
C	7.789878	1.181591	6.592704	0.0000
D11	-0.938625	0.379655	-2.472308	0.0310
R-squared	0.985485	Mean dep var	8.049841	
Adjusted R-squared	0.955135	S.D. dependent var	0.847962	
S.E. of regression	0.179610	Sum squared resid	0.354858	Long-run variance = 0.024945

تم الحصول على النتائج من خلال برمجية EViews

توضح نتائج التقدير في الجدول رقم (8) أن العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (Cpri) والائتمان الممنوح للقطاع العام (Cpub) جاءت سالبة ومعنوية إحصائيًا عند مستوى1% ، مما يدل على وجود ظاهرة التزاحم الائتماني (Crowding Out) بين القطاعين ، ويفسر ذلك بأن التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص يؤدي إلى تقليص الحصة المتاحة من السيولة للقطاع العام، أي أن الجهاز المصرفي يواجه منافسة على الموارد الائتمانية بين القطاعين.

وبشكل كمي، تشير النتائج إلى أنه كلما ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة (1%) ينخفض الائتمان الممنوح للقطاع العام بنسبة(0.63%) ، مما يعكس طبيعة العلاقة العكسية بين القطاعين في السوق الائتمانية الليبية.

أما المتغير الممثل للاحتياطيات الفائضة للمصارف التجارية (ER) فقد أظهر معاملا موجبا ومعنويا

حوالي (0.74)، وهو ما يعني أن زيادة الاحتياطيات الفائضة بنسبة (1%) تسهم في رفع مستوى الائتمان الممنوح للقطاع العام بنسبة (0.74%)تقريبا، مما يبرز أهمية السيولة المتاحة في دعم قدرة المصارف على تمويل المشاريع العامة.

وبالنسبة للمتغير الوهمي (D11) الذي يمثل الفترة ما بعد عام2011 ، فقد جاءت إشارته سالبة وبقيمة(0.938−) ، وهو ما يشير إلى تراجع متوسط الائتمان الممنوح للقطاع العام بعد عام 2011 بنسبة تقارب (61%) مقارنةً بالفترة التي قبل 2011 وحتى بداية السلسلة، وذلك وفقا للعلاقة النصف لوغاريتمية (e^(-0.938) − 1) × 100 = −61% ويمكن تفسير هذا التراجع بتأثيرات عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي والمؤسساتي الذي شهدته ليبيا بعد عام2011 ، وما ترتب عليه من انكماش في النشاط المصرفي وتراجع في التمويل الممنوح للقطاع العام.

بوجه عام، تعكس النتائج وجود تنافس هيكلي على السيولة المصرفية بين القطاعين العام والخاص، مع تأثر واضح للائتمان العام بمستوى الاحتياطيات الفائضة وظروف الاقتصاد الكلي، مما يؤكد ضرورة تبني سياسات نقدية ومالية متوازنة لتقليل آثار التزاحم وتحقيق التناغم في توزيع الائتمان داخل الاقتصاد الليبي.

4.3.4.الاختبارات التشخيصية للنموذج

للتأكد من سلامة النموذج القياسي وخلوه من المشكلات الإحصائية التي قد تؤثر في مصداقية النتائج، تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية شملت اختبار تجانس التباين، واختبار التعدد الخطي، واختبار الارتباط الذاتي، واختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج، كما هو موضح في الجدول رقم (9) وقد تم عرض تفاصيل هذه الاختبارات في الملحق الإحصائي.

جدول (9) ملخص الاختبارات التشخيصية للنموذج

رقم الاختبار	نوع الاختبار	النتيجة	القرار
1	اختبار تجانس التباين–(Breusch Pagan–Godfrey)	P> 0.05	لا توجد مشكلة تباين غير متجانس (تباين الأخطاء ثابت)
2	اختبار التعدد الخطي(VIF)	CenVIF < 10	لا توجد مشكلة تعدد خطي جوهري بين المتغيرات المستقلة
3	اختبار الارتباط الذاتي (Correlogram of Residuals)	P> 0.05	عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي
4	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي–(Jarque Bera Test)	P> 0.05	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برمجية EViews

يتبين من الجدول أن قيم الاحتمال تجاوزت مستوى الدلالة (0.05)، ما يعني عدم وجود أي من

المشكلات القياسية الجوهرية في النموذج فالتباين متجانس، والمتغيرات المستقلة لا تعاني من تعدد خطي مرتفع حيث أن قيمة معامل تضخم التباين أكبر من (10)، كما أن البواقي مستقلة وتتبع التوزيع الطبيعي. وعليه، يمكن القول إن النموذج يتمتع بخصائص إحصائية سليمة تضمن سلامة التقديرات وموثوقية النتائج في تفسير العلاقات الاقتصادية موضوع الدراسة.

5. الربط بين الأهداف والنتائج القياسية

من خلال التطبيق القياسي تبين أن:

- العلاقة بين الائتمان العام والائتمان الخاص في النموذج الأول هي (0.62-) وكانت سالبة ومعنوية، مما يؤكد وجود تزاحما ائتمانيا من القطاع العام نحو القطاع الخاص.
- بينما كان b_1موجبًا(0.50) ، ما يعني أن زيادة الاحتياطيات الفائضة تدعم نمو الائتمان الخاص.
- أما في النموذج الثاني، فقد كانت العلاقة بين الائتمان الخاص والعام أيضا سالبة ومعنوية (0.63-)، مما يعزز النتيجة السابقة بوجود تزاحم متبادل بين القطاعين.
- الاحتياطيات الفائضة ارتبطت طرديا بالائتمان العام (0.73+) مما يشير إلى دورها التحفيزي للتمويل الحكومي.
- إضافة إلى ذلك، عكست نتائج المتغير الوهمي لعام 2011 وهي أثر التحولات السياسية على النشاط الائتماني في كلا القطاعين، بارتفاع الائتمان الخاص بنسبة (+232%) مقابل انخفاض الائتمان العام بنسبة (−61%) بعد هذا العام.

6. النتائج والتوصيات

1.6 النتائج

1. العلاقة بين الائتمان العام والخاص علاقة متغيرة تتأثر بالسياسات المالية والنقدية، وبقدرة الجهاز المصرفي على إدارة السيولة والاحتياطيات الفائضة. ويعد تحقيق التوازن بين تمويل القطاعين مرهونًا بكفاءة التنسيق بين السياسة المالية والمصرف المركزي، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد ويحدّ من آثار المزاحمة الائتمانية في الاقتصاد الليبي.

2. أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة (ADF) و (PP) أن جميع المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول، مما يسمح بإجراء تحليل التكامل المشترك واستخدام طريقة DOLS لتقدير العلاقات طويلة الأجل.

3. أظهرت نتائج اختبار إنجل–جرانجر (Engle–Granger) للنموذجين وجود تكاملا مشتركا بين الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص والاحتياطيات الفائضة، بما يشير إلى أن هذه المتغيرات تتحرك معا على المدى الطويل ضمن علاقة توازنية مستقرة.

4. نتائج النموذج الأول (الائتمان الممنوح للقطاع الخاص متغير تابع):

كانت إشارة معامل الائتمان العام سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 1%، مما يدل على وجود ظاهرة التزاحم الائتماني (Crowding Out) بين القطاعين، أي أن زيادة الائتمان العام بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الائتمان الخاص بنحو 0.62%.كما تبين أن الاحتياطيات الفائضة للمصارف تؤثر إيجابياً ومعنوياً على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 0.50%، مما يعكس الدور الإيجابي لوفرة السيولة في تمويل الأنشطة الخاصة .وأظهرت معلمة المتغير الوهمي D11 إشارة موجبة تدل على زيادة الائتمان الخاص بعد عام 2011 بنسبة 232%، وهو ما يعزى إلى التوسع النسبي في الائتمان التجاري خلال فترات التعافي المؤقت.

5. نتائج النموذج الثاني (الائتمان الممنوح للقطاع العام متغير تابع):

أظهرت النتائج وجود علاقة سالبة ومعنوية بين الائتمان الممنوح للقطاعين العام والخاص، حيث تؤدي زيادة الائتمان الخاص بنسبة 1% إلى انخفاض الائتمان العام بنسبة 0.63%. وهذا يؤكد وجود تزاحم عكسي من القطاع الخاص نحو القطاع العام،كانت العلاقة بين الاحتياطيات الفائضة والائتمان العام موجبة ومعنوية، إذ إن زيادة الاحتياطيات بنسبة 1% ترفع الائتمان العام بنحو 0.74%، مما يؤكد أهمية السيولة المصرفية في تمويل القطاع العام.أما المتغير الوهمي (D11) فقد أظهر أثرًا سلبيًا، حيث انخفض الائتمان العام بعد عام 2011 بنسبة تقارب 61%، نتيجة التحديات الاقتصادية والمؤسسية وضعف التمويل العام بعد الأحداث السياسية في ليبيا.

6. أظهرت الاختبارات التشخيصية خلو النمودجين من المشكلات القياسية الجوهرية مثل التباين غير المتجانس، التعدد الخطي، الارتباط الذاتي، أو انحراف التوزيع الطبيعي للبواقي، مما يعزز مصداقية النتائج وقوة النموذج التفسيري.

2.6 التوصيات

1. ينبغي مواءمة سياسات الإقراض الحكومية مع السياسة النقدية للمصرف المركزي للحد من ظاهرة التزاحم بين القطاعين العام و الخاص وضمان استقرار السيولة في الجهاز المصرفي.

2. يوصى بدعم المصارف في توجيه المزيد من التمويل للمشروعات الإنتاجية الخاصة، خاصة في القطاعات الصناعية والزراعية، لما لذلك من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

3. تعزيز كفاءة إدارة السيولة لدى المصارف التجارية بما يسمح باستخدام الاحتياطيات الفائضة كمصدر تمويل إضافي متوازن لكلا القطاعين دون التسبب في اختناقات ائتمانية.

4. ضرورة إصلاح الإطار المالي للمؤسسات العامة وتحسين الحوكمة والشفافية في استخدام القروض، بما يقلل الهدر ويعزز الثقة في التمويل الحكومي.

5. تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي شرطا أساسيا لاستعادة النشاط الائتماني الطبيعي للمصارف، بالنظر إلى الانخفاض الحاد في الائتمان العام بعد عام 2011 نتيجة الاضطرابات الاقتصادية والسياسية.

قائمة المراجع

أولاً. المراجع العربية

التلاوي، عبدالرزّاق محمد .(2023) .تأثير الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي في ليبيا للمدة 1970-2022 .مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، المجلد 6، العدد 3، الصفحات 32-38.
https://journal.su.edu.ly/index.php/esj/article/view/1685/1303

الحويّج، حسين فرج .(2022) .أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990–2019 .مجلة الباحث(El–Bahith Review) ، العدد 22(1)، جامعة المرقب.
https://elbahithreview.edu.dz/index.php/bahith/article/view/822/686

الأسدي، ش. ع. أ (2024) .التمويل المصرفي للقطاع الخاص وأثره في متغيرات اقتصادية كلية مختارة: حالة دراسة العراق .رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
https://uokerbala.edu.iq/wp-content/uploads/2024/10/Rp-Bank-financing-to-the-private-sector-and-its-impact-on-selected-macroeconomic-variables-Iraq-is-a-case-study-for-the-period-from-2004-2021.pdf.pdf

العروومي، زكِيّة عمار الحاج .(2025) أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية اقتصادية للفترة 1990–2020 .مجلة الأستاذ، جامعة طرابلس.
https://uotpa.org.ly/alostath/index.php/alostath/article/view/428/374

السحمه، ن. ع. م. (2023) أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المحلية في المملكة العربية السعودية (1991–2020) المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة ,(2)3 ,ص.121-.133
https://ajcjc.journals.ekb.eg/article_304700_c0685f3961517d5ab762ba5408fdba2e.pdf

الوردي، ز. د. س، والموسوي، أ. ع. خ.(2023) أثر الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص: دراسة قياسية في الاقتصاد العراقي للفترة (كانون الثاني 2016 – حزيران 2022) .**مجلة آداب الكوفة، المجلد 1، العدد 56، الصفحات 105–116.**
https://scispace.com/pdf/tthyr-lqtrd-lhkwmy-mn-lmwsst-lmsrfy-fy-hjm-lytmn-lmmnwh-llqt-2xugufi3.pdf

باب الله، إبراهيم أحمد محمد. (2025). "أثر القروض المصرفية الممنوحة في النمو الاقتصادي الليبي : دراسة قياسية للفترة (1990–2017) مجلة جامعة فزان العلمية ,المجلد 2، العدد 1.
https://fezzanu.edu.ly/fusj/index.php/FUAJ/article/view/452/273

بن مسعود، ع. و بوثلجة، أ.ن. (2014) 'أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر (1980–2011)', جامعة الوادي.
https://dspace.univ-eloued.dz/server/api/core/bitstreams/d1010c82-cc18-4ccf-bf8b-abad0e1da3f5/content

مرسي، م. ج. (2020) 'الإئتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصر: دراسة قياسية للفترة (1991–2019)', مجلة العلوم الإدارية والتجارية والاجتماعية– سوهاج ,22(1), ص. 130-173.
https://jsst.journals.ekb.eg/article_127152_75c354b46c3e2c8706377cd4b9cceeb6.pdf

ثانياً. المراجع الأجنبية

Abu Khattwa, Y. A. & Alnagrat, A. J. A. (2022). *The Impact of Bank Credit on Economic Growth: Libyan Bank of Commerce and Development.* AIU Academic Studies Journal, 3(2).

https://asbj.aiu.edu.my/main/article/view/70/24
Akindutire, T. (2021). Determinants of commercial banks' lending to the private sector in Nigeria (1986–2017). Middle East Review of Economics and Finance. https://distantreader.org/stacks/journals/merj/merj-150.pdf
Al-Majali, A. A. (2018). Crowding out effect of public borrowing: The case of Jordan. Journal of Applied Economics. file:///C:/Users/Cbl/Downloads/5894-15337-1-PB.pdf
Ansari, M. G., & Sensarma, R. (2022). What explains excess liquidity of banks? Empirical evidence from India. Journal of Emerging Market Finance, 21(4), 477–503. https://iimk.ac.in/uploads/publications/IIMK_WPS_525_ECO_2022_07_Upload_File.pdf
Attout et al. (2022). Is crowding out of private sector credit inhibiting Africa's growth? (EIB Report).
https://www.eib.org/attachments/lucalli/20220180_is_crowding_out_of_private_sector_credit_inhibiting_africas_growth_en.pdf
Elkusheh, H. & Aburokbeh, L. (2022). The Government Expenditure and Crowding-Out Effect on Private Sector. Al-Balqa Journal of Economics, 25(1). https://ajrs.ammanu.edu.jo/ojs/index.php/albalqajournal/article/view/78/77
Haikal, G., et al. (2021). 'Lazy banks': The case of Egypt. Journal of Financial Regulation and Compliance, 29(4), 1–13
file:///C:/Users/Cbl/Downloads/Lazy_Banks_the_case_of_Egypt.pdf
International Monetary Fund (IMF). (2023). Libya: Financial sector assessment report. Washington, D.C.: International Monetary Fund.
file:///C:/Users/Cbl/Downloads/1LBYEA2023001.pdf
I**slam, A.M. (2024)**. Distributional Crowding Out Effects of Public Debt on Private ... (World Bank Open Knowledge).
https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/f1fe2ef4-1b57-4b5f-b582-0d996d23ff58
Kabir, R., & Flath, D. (2020). Government borrowing and private credit crowding out: Cross-country evidence. Journal of Economic Development Studies, 45(2), 85–107. https://www.ritsumei.ac.jp/acd/re/ssrc/result/memoirs/kiyou41/41-07.pdf
Kungu, G.K., Kimuya, S. & Kengere, A.O. (2025). Is the Government Crowding Out the Private Sector? A Kenyan Perspective on Domestic Borrowing. European Modern Studies Journal, 9(2).
https://lorojournals.com/index.php/emsj/article/view/1347/1329
Ozili (2023). Correlated lending to government and the private sector: what do we learn from the Great Recession? (MPRA).
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/id/eprint/116407
Priyo, A. K. K. (2023). Excess reserve accumulation and credit crunch in U.S. commercial banks focusing on the financial crisis (MPRA Paper No. 117851). Munich Personal RePEc Archive.
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/117851/1/Priyo.ER.paper_MPRA.pdf
Saxegaard, M. (2006). Excess liquidity and effectiveness of monetary policy in Sub-Saharan Africa. IMF Working Paper No. 06/115.
https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2006/wp06115.pdf
Serhan, M., & Rahmati, F. (2013). Oil wealth and private sector development in Libya. IMF Working Paper No. 13/176.. file:///C:/Users/Cbl/Downloads/ssrn-2276349.pdf
Vieira (2019). The crowding out effect of public (internal) debt on private sector credit: Mozambique Experience. UNU-WIDER.

https://igmozambique.wider.unu.edu/working-paper/crowding-out-effect-public-internal-debt-private-sector-credi

الملاحق

ملحق (1)اختبار تجانس التباين(Breusch–Pagan–Godfrey)

F-statistic	2.348175	Prob. F(2,32)	0.1118
Obs*R-squared	4.479254	Prob. Chi-Square(2)	0.1065
Scaled explained SS	5.372552	Prob. Chi-Square(2)	0.0681

ملحق (2) اختبار التعدد الخطي(VIF)

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LnCpub	0.024712	750.9859	5.053981
LnER	0.010269	486.0655	4.624277
C	0.708042	257.0311	NA
D11	0.050186	26.62522	3.851774

ملحق (3) اختبار الارتباط الذاتي(Correlogram of Residuals)

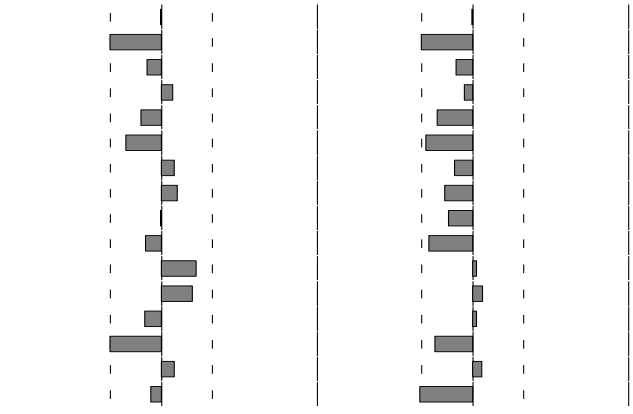

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.008	-0.008	0.0024	0.961
		2	-0.341	-0.342	4.5787	0.101
		3	-0.094	-0.113	4.9327	0.177
		4	0.076	-0.053	5.1745	0.270
		5	-0.135	-0.235	5.9597	0.310
		6	-0.231	-0.309	8.3445	0.214
		7	0.088	-0.117	8.7037	0.275
		8	0.110	-0.188	9.2881	0.319
		9	-0.001	-0.160	9.2882	0.411
		10	-0.103	-0.288	9.8330	0.455
		11	0.234	0.025	12.777	0.308
		12	0.206	0.068	15.175	0.232
		13	-0.111	0.029	15.902	0.254
		14	-0.337	-0.249	22.895	0.062
		15	0.088	0.058	23.402	0.076
		16	-0.066	-0.345	23.696	0.096

ملحق (4) التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

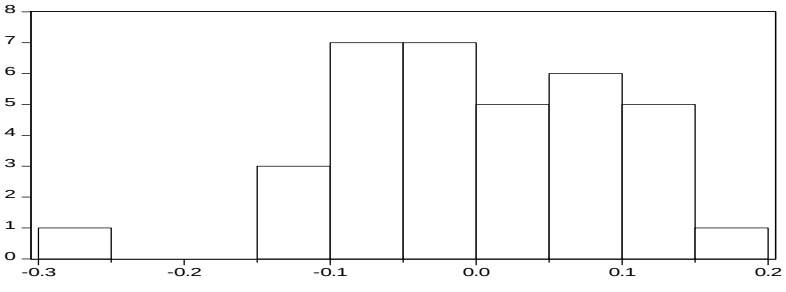

Series: Residuals
Sample 1987 2021
Observations 35

Mean	7.41e-16
Median	-0.001237
Maximum	0.155531
Minimum	-0.292049
Std. Dev.	0.094161
Skewness	-0.608858
Kurtosis	3.869730
Jarque-Bera	3.265589
Probability	0.195383

ملحق (5) اختبار تجانس التباين(Breusch–Pagan–Godfrey)

F-statistic	1.146981	Prob. F(2,32)	0.3303
Obs*R-squared	2.341189	Prob. Chi-Square(2)	0.3102

Scaled explained SS	2.563337	Prob. Chi-Square(2)	0.2776

ملحق (6) اختبار التعدد الخطي(VIF)

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LNPSL	0.031914	541.5310	8.784390
LNER	0.001431	31.35842	2.148095
C	1.396157	297.4151	NA
D11	0.144138	30.74129	7.467983

ملحق (7) اختبار الارتباط الذاتي(Correlogram of Residuals)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.033	0.033	0.0411	0.839
		2	-0.152	-0.153	0.9473	0.623
		3	-0.248	-0.243	3.4394	0.329
		4	-0.192	-0.224	4.9772	0.290
		5	-0.074	-0.181	5.2128	0.390
		6	-0.134	-0.333	6.0135	0.422
		7	0.257	0.062	9.0641	0.248
		8	0.139	-0.059	9.9920	0.266
		9	-0.166	-0.344	11.373	0.251
		10	0.089	0.070	11.781	0.300
		11	-0.057	-0.134	11.956	0.367
		12	-0.058	-0.241	12.146	0.434
		13	-0.072	-0.100	12.452	0.491
		14	0.180	0.088	14.449	0.417
		15	0.188	-0.023	16.749	0.334
		16	-0.124	-0.029	17.805	0.335

ملحق (8) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي(Jarque–Bera Test)

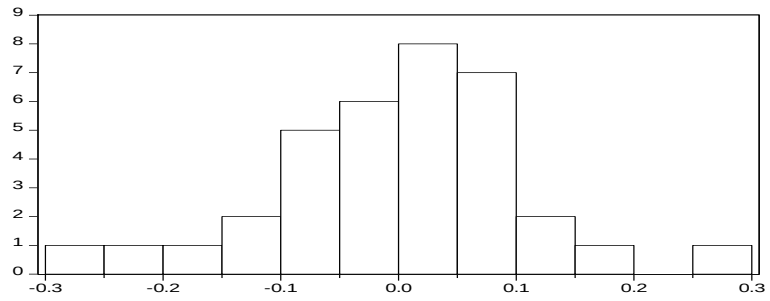

Series: Residuals	
Sample 1987 2021	
Observations 35	
Mean	3.24e-16
Median	0.008466
Maximum	0.252711
Minimum	-0.251190
Std. Dev.	0.102162
Skewness	-0.322355
Kurtosis	3.673011
Jarque-Bera	1.266699
Probability	0.530811